بتاريخ: 10-6-2020 **العدد: 15**

رأي في أزمة

صناعة السينما

مقدمة عامة

بينما يشترك العالم أجمع في الخطوط العريضة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس الكورونا (COVID-19) غير المسبوقة في تاريخه الحديث، تبقى خصوصية تأثر كل دولة مرتبطة بطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدى قدرتها على تحمل هذه التداعيات وسرعة التعافي منها.

في ضوء هذه الخصوصية في التأثر وضرورة دراسته قطاعيا لمواجهته بشكل صحيح على مستوى الدول، يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، في مبادرة منه، بإصدار مجموعة تقارير "رأي في أزمة"، والتي تهدف إلى تحليل تداعيات الأزمة على مصر بالنسبة لعدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الحيوية وعلى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتأتي هذه المبادرة من منطلق الإيمان بأن المرحلة الحرجة الحالية تتطلب توجيه جهود الدولة لتحقيق هدفين رئيسيين وهما: توفير الحياة الكريمة للمواطن المصري خلال الأزمة وفي مرحلة التعافي، والحفاظ على الاستثمارات القائمة بالفعل خاصة المحلية ومساعدتها على تجاوز الأزمة والاستعداد للانطلاق السريع مع التراجع التدريجي لحدة الأزمة وتعافي الاقتصاد العالمي تدريجيا.

وتقوم منهجية التقارير على تحليل صدمات العرض والطلب المرتبطة بدورة الأزمة (crisis cycle) في مراحلها المختلفة. ونظرا لعدم وجود بيانات تفصيلية عن درجة تأثر كل قطاع، يقوم التحليل القطاعي للمركز على افتراضات منطقية ترتبط بطبيعة القطاع

ودرجة تأثره بأزمات عنيفة سابقة - أقل حدة من الأزمة الحالية بالتأكيد، ومختلفة في طبيعتها - ولكنها تمثل نقطة بداية للاجتهاد العلمي المطلوب في هذه المرحلة وعلى وجه السرعة.

وتجتهد التقارير للتوصل إلى تصور تفصيلي عن حجم وتوجه التأثر في كل قطاع حاليا وحتى انتهاء الأزمة، بحيث يتم بقدر الإمكان اقتراح حلول سريعة مطلوبة لتقليل الآثار السلبية بشكل متوازن ومتكامل الأبعاد تستكمل الجهود الجادة التي تبذلها الدولة في هذا الشأن، فضلا عن طرح حلول أخرى على المدى الأطول تخص أوجه الضعف المؤسسي الموجود بالفعل والذي كشفته الأزمة بوضوح وحان الوقت لإصلاحه جذريا بما يحسن من الجهود التنموية في مرحلة ما بعد الأزمة.

"Of course! Cinema has survived wars, pandemics and a host of technological changes. There is something elemental about gathering together in a dark room to watch a great film. I'm sure the reopening of cinemas will be a cause for a huge celebration and we'll see audiences, desperate to get out of the house, flocking back to watch films on the big screen together."

Philip Knatchbull
CEO, Chain of Curzon cinemas in the UK

"بالطبع! لقد تغلبت السينما من قبل على حروب وجائحات ومجموعة من التغيرات التكنولوجية، فهناك شيء ما يتعلق بالتجمع معا في غرفة مظلمة لمشاهدة فيلم رائع. وإنني على يقين أن إعادة فتح دور السينما سوف تلقى احتفالات ضخمة، وسوف نرى الجماهير وهي تسعى جاهدة للخروج من المنزل والتجمع لمشاهدة الأفلام على الشاشة الكبيرة معا."

فيليب كناتشبول
الرئيس التنفيذي لمجموعة سلاسل دور سينما كرزون في المملكة المتحدة.

أهمية صناعة السينما:

بالرغم من تصنيف الكثيرين لصناعة السينما على أنها نشاط فني ثقافي فقط، إلا أنها في واقع الأمر صناعة مكتملة الأركان مثلها مثل أي صناعة تحويلية حيث تجتمع مفردات الفيلم من نص وتمثيل وإخراج وتصوير وإنتاج وتوزيع في منظومة واحدة بمراحلها المختلفة لتخرج عملا يقدم على شاشات العرض.

وتعد صناعة السينما من الصناعات الضخمة عالميا حيث بلغ مجموع إيراداتها في السنوات الأخيرة ما يزيد عن 60 مليار دولار وذلك من خلال حجم أعمال دور العرض السينمائي فقط، وتتضاعف هذه القيمة إذا أضيف لها ما يرتبط بهذه الصناعة من إيرادات الترفيه المنزلي وبهذا يتخطى حجم هذه الصناعة كثيرا من الصناعات التحويلية التقليدية، فضلا عن دورها الفني والثقافي الداعم لهوية الدول سياسيا وسياحيا، ولذلك وصفت بالقوة الناعمة.

وقد تنبهت الدول لأهمية الوزن الاقتصادي لهذه الصناعة فاهتمت بدعمها بشكل كبير وجنيت وتجني بالفعل ثمار هذا الدعم فنجد على سبيل المثال أن نشاط هوليوود، أقدم وأعرق سينما وطنية في العالم، قد ساهم إيجابيا وبشكل ملموس في دعم الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية[1] منذ ثمانينيات القرن الماضي وعوض كثيرا من تراجع الصناعات التحويلية في هذه الفترة هناك من خلال تصدير الأفلام الأمريكية وخلق وظائف مرتفعة العائد بالإضافة لدعم السياحة ودعم صناعات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات[2] و التي أظهرت تطور الولايات المتحدة في هذا المجال.

وبينما لا تزال هوليود هي الأضخم من حيث إجمالي إيرادات التذاكر، صعدت السينما الهندية، منذ عام 2011 لتصبح أضخم صناعة سينما وطنية من حيث عدد الأفلام التي يتم إنتاجها وعدد التذاكر السنوية المباعة التي تخطت هوليوود وتعد الأعلى في العالم. وبينما كان لمصر مكانة عظيمة في هذه الصناعة في منتصف القرن الماضي إلا أنها تأخرت كثيرا عن الصناعة الأمريكية والهندية[3] وصناعات الدول الأخرى، كما سنوضح فيما بعد. وقد تأثرت صناعة السينما العالمية بشكل كبير من جراء جائحة كوفيد 19 لارتباطها الوثيق بالتجمعات وبالتالي توقفت الصناعة تماما في العالم كله مع بدء الإجراءات الاحترازية.

ويهدف هذا التقرير إلى تقييم مدى تأثر صناعة السينما في مصر بالجائحة اقتصاديا واجتماعيا خلال دورة الأزمة من حيث دخل الصناعة وعدد العاملين فيها، وأخيرا قدرة الاستثمارات

---

[1] حيث تقدر إيرادات الأفلام الأمريكية في (دول العالم -خارج الولايات المتحدة) بـ (42.5 مليار دولار) وهو ما يشير إلى حجم النشاط التصديري الضخم لهذه الصناعة.

[2] ارتبطت صناعات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات بشكل كثيف بصناعة السينما في العقد الأخير.

[3] أنتجت الهند 1813 فيلم في عام 2018، وحققت في نفس العام السينما الهندية أعلى مبيعات تذاكر سنوية في العالم (٣,٥مليار تذكرة).

الحالية على الاستمرار. وينقسم التقرير إلى أربعة أقسام: القسم الأول يتناول مؤشرات أداء صناعة السينما في مصر مقارنة بمثيلاتها في عدة دول؛ والقسم الثاني يستعرض توصيفا سريعا لتطور صناعة السينما في مصر وشكلها المؤسسي وصولا لوضعها الحالي قبل الأزمة وكذلك درجة تأثرها بأي أزمات سابقة؛ ويتناول القسم الثالث بالتحليل صدمات العرض والطلب خلال مراحل الأزمة في مصر وأخيرا يتناول القسم الرابع الإجراءات العالمية للتعامل مع الأزمة فيما يخص صناعة السينما وما يجب أن يتم في الحالة المصرية في هذا الشأن. كما يلقي التقرير الضوء على أوجه الضعف المؤسسي لصناعة السينما المصرية والتي حان الوقت للتعامل معها بشكل جذري.

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

- يتم تقييم حجم صناعة السينما ووزنها في أي دولة بعدد الأفلام المنتجة والإيرادات سنويا وعدد دور وشاشات العرض مقارنة بعدد السكان. ويوضح (الجدول 1) أهم خمس عشرة دولة في صناعة السينما؛ حيث تظهر الهند بوضوح في المركز الأول بأكبر عدد من الأفلام (يكاد يصل إلى ألفي فيلم في السنة). ويشير الجدول إلى ثلاث مجموعات من الدول: المجموعة الأولى وهى الأكبر في عدد الأفلام المنتجة (الهند، نيجيريا، الصين، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية)، تليها المجموعة الثانية بنصف عدد أفلام[4] الولايات المتحدة (حوالى 300 فيلم) وتضم (كوريا الجنوبية، فرنسا، إنجلترا، اسبانيا، ألمانيا والأرجنتين) ثم المجموعة الثالثة (المكسيك، إيطاليا، البرازيل وتركيا) بمتوسط 150 فيلم في السنة. ويلاحظ أن مصر بعيدة جدا عن كل هذه الدول في إنتاج الأفلام؛ حيث أنتجت 33 فيلما فقط في عام 2019 وهو ما لا يتناسب مع عراقة هذه الصناعة ومكانة مصر العالمية على أي مستوى.

جدول 1: حجم الإنتاج السينمائي على مستوى العالم

الترتيب	الدولة	عدد الأفلام التي تم إنتاجها	العام
1	الهند	1.813	2018
2	نيجيريا	997	2011
3	الصين	874	2017
4	اليابان	689	2019
5	الولايات المتحدة الأمريكية	660	2017
6	كوريا الجنوبية	339	2016
7	فرنسا	300	2017

[4] اقل عدد أفلام في مجموعة الدول الأولى.

8	إنجلترا	285	2017
9	اسبانيا	241	2017
10	ألمانيا	233	2017
11	الأرجنتين	220	2015
12	المكسيك	176	2017
13	إيطاليا	173	2017
14	البرازيل	160	2017
15	تركيا	148	2017
♦	مصر[5]	33	2019

المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Film_industry [6]

- أما فيما يخص الإيرادات، فيوضح الجدول 2 والشكلان 1 و2 مجموعة من المؤشرات الأساسية لهذا المعيار:

أعلى عشر دول مبيعا للتذاكر؛ حجم إيرادات السينما في مجموعة من الدول المختلفة ونصيب الفرد سنويا من إيرادات السينما في بعض الدول.

- يتضح من الجدول 2 أن الدولة الأعلى مبيعا للتذاكر هي الهند تليها الصين ثم الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن ارتفاع عدد التذاكر المباعة لا يعنى بالضرورة تحقيق أعلى الإيرادات فهذا مرتبط بسعر التذكرة؛ وبذلك نجد أن الولايات المتحدة تحقق أعلى الإيرادات وبفارق ضخم مقارنة بالحالة الهندية (42 مليار دولار[7] و2.5 مليار دولار على التوالي) ثم تأتى الدول الأخرى بقيم أقل كثيرا، ونلاحظ مرة أخرى أن إيرادات السينما في مصر لا تتعدى 72 مليون دولار في نفس عام المقارنة.
- وبمقارنة نصيب الفرد من إيرادات السينما، نلاحظ أن نصيب الفرد من الإيرادات فى الولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى 136 دولار بينما ينخفض في الهند، بالرغم من حجمه الكبير نظرا لعدد سكانها الضخم (1.78 دولار للفرد)، في حين ينخفض نصيب الفرد من إيرادات السينما بشكل محزن في مصر(0.72 دولار للفرد).
- وعلى الرغم من انخفاض إيرادات القطاع في مصر إلا أنها مازالت أعلى من المغرب ودول أخرى عربية كثيرة غير مذكورة في الجدول وهذا يؤكد أن مصر بالرغم من تأخرها عالميا في مجال الإيرادات إلا أنها لازالت الأعلى في العالم العربي، والأهم من الإيرادات هو تفوقها على المستوى الفني فى كل تخصصات الصناعة، ولكن يذكر للمغرب أنها سمحت لصناع السينما من الدول الأخرى بالتصوير في أراضيها مما أدى إلى زيادة كبيرة في إيراداتها من هذه الصناعة حيث يساهم تصوير الغير بنسبة من 5%

[5] تم الحصول على هذه المعلومة من الكاتب الصحفي والناقد السينمائى وليد أبو السعود.
[6] تم استخدام هذا المصدر نظرا لوجود مجموعة من البيانات المجمعة فيه والتي تشمل دول مختلفة بشكل مقارن وقد تم مراجعتها مع الخبراء.
[7] إيرادات الأفلام الأمريكية في العالم وهو ما يشير إلى حجم النشاط التصديرى الضخم لهذه الصناعة.

إلى 10% من إيرادات السينما المغربية سنويا وهو دخل ضخم بدون تكلفة على الدولة. وللأسف ترفض مصر هذا الاتجاه بشكل يحرمها من مزايا كثيرة.

جدول 2: أعداد التذاكر المباعة في مجموعة من دول العالم

الترتيب	الدولة	عدد التذاكر المباعة بالمليون	العام
1	الهند	2.020	2016
2	الصين	1.620	2017
3	الولايات المتحدة	1.240	2017
4	المكسيك	338	2017
5	كوريا الجنوبية	217	2016
6	روسيا	213	2017
7	فرنسا	206	2017
8	اليابان	194	2019
9	البرازيل	181	2017
10	إنجلترا	171	2017
♦	مصر	14.8	2019

المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Film_industry

شكل 1: حجم إيرادات السينما على مستوى بعض دول العالم في 2019 [8]

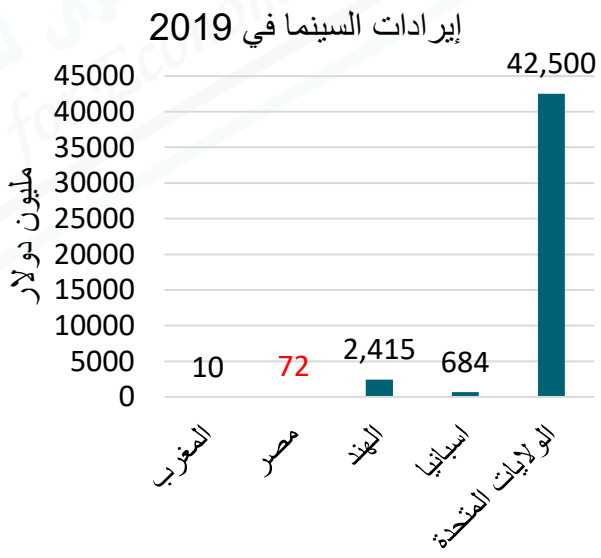

شكل 2 : مقارنة بين نصيب الفرد من إيرادات السينما في 2019[9]

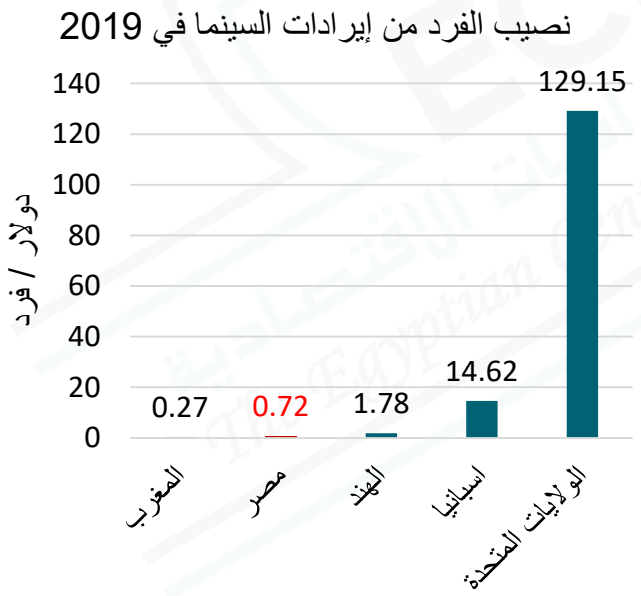

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

[8] تم الحصول على معلومات الدول الأخرى من :
https://www.youm7.com/story/2019/12/21/%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-2019-%D8%A3%D9%82%D9%88%D9%89-10-%D8%A3%D9%81%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%89-%D8%AD%D8%B5%D8%AF%D8%AA/4554864
https://www.moroccoworldnews.com/2020/03/295700/moroccan-movie-theaters-grossed-9-7-million-in-2019/
https://www.billboard.com/articles/news/8547827/2019-global-box-office-revenue-hit-record-425b-despite-4-percent-dip-in-us
أما المعلومات الخاصة بمصر فقد تم الحصول عليها من الكاتب الصحفي والناقد السينمائي: وليد أبو السعود.

[9] يتم احتساب نصيب الفرد من إيرادات السينما باقتسام إيرادات السينما على عدد سكان الدولة.

- أما فيما يخص عدد شاشات العرض مقارنة بعدد السكان، فيوضح الشكل 3 الاختلافات الضخمة بين الدول، فعلى سبيل المثال: يوجد شاشة لكل ثمانية آلاف مواطن بالولايات المتحدة الأمريكية، تليها فرنسا بشاشة لكل 11 ألف مواطن، في حين تحتل مصر مركزا متأخرا (شاشة لأكثر من 260 ألف مواطن)، وهذا يعنى أنها متأخرة كثيرا عن الدول الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة، وهو ما لا يتفق مع مكانتها وتاريخها العريق خصوصا إذا قورن ذلك بالسنوات الأولى لبدء هذه الصناعة في مصر، كما سنوضح لاحقا.

شكل 3: عدد شاشات العرض في بعض دول العالم[10]

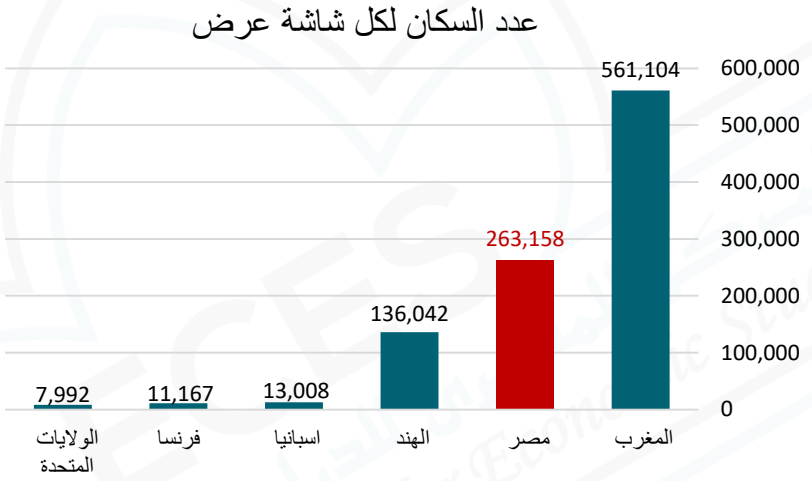

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

ثانيا: توصيف موجز لتطور صناعة السينما في مصر

- يوضح الشكلان 4 و5 بشكل قوي ومباشر ما حدث من تدهور لصناعة السينما المصرية منذ نشأتها وحتى حينه (بالرغم من تحسن الأداء بعض الشيء في السنوات الأخيرة). فيلاحظ فى الشكل 4 أن عدد الأفلام المنتجة في 2019 بلغ 33 فيلما فقط، أي تقريبا نصف عدد الأفلام التي تم إنتاجها في سنة 1946 (67 فيلما) مما يعنى أن نشاط السينما المصرية في 2019 أضعف من بداياتها بكثير بالرغم من مرور ثمانين عاما.
- كما يلاحظ في الشكل 4 أيضا ثبات عدد الأفلام المنتجة في فترة السبعينيات وارتفاعها في فترة الثمانينيات حيث وصلت ذروة الإنتاج السينمائي في مصر في عام 1986

[10] معلومات الدول الأخرى من : https://www.natoonline.org/data/us-movie-screens/
https://www.statista.com/statistics/439566/cinema-screens-in-spain/
https://www.baytte.com/?p=24917
https://www.hollywoodreporter.com/news/future-indias-movie-theaters-1247604
https://variety.com/2019/film/news/france-box-office-theaters-screens-1203345512/
أما مصر فقد حصلنا على المعلومات الخاصة بها من: الكاتب الصحفي والناقد السينمائي وليد أبو السعود.

(96 فيلما)، وارتبط ذلك بانحسار دور الدولة في الإنتاج السينمائي وظهور القطاع الخاص التجاري بشكل مكثف ومنذ ذلك الوقت هناك انخفاض مستمر في عدد الأفلام المنتجة ليصل إلى أقل نقطة في عام 2015 (24 فيلما) مما يعكس عزوف شديد من جانب المنتجين.

- وتستكمل الصورة المتدنية لصناعة السينما بالتدهور الشديد في عدد شاشات العرض مقارنة بعدد السكان (الشكل 5)؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر: بلغ عدد الشاشات 320 شاشة في عام 2019، بواقع شاشة لأكثر من 260 ألف مواطن بينما كان الوضع في 1966 (أي قبلها بخمسين عاما) بواقع شاشة لكل 117 ألف مواطن.[11]

شكل 4: تطور عدد الأفلام المنتجة في مصر

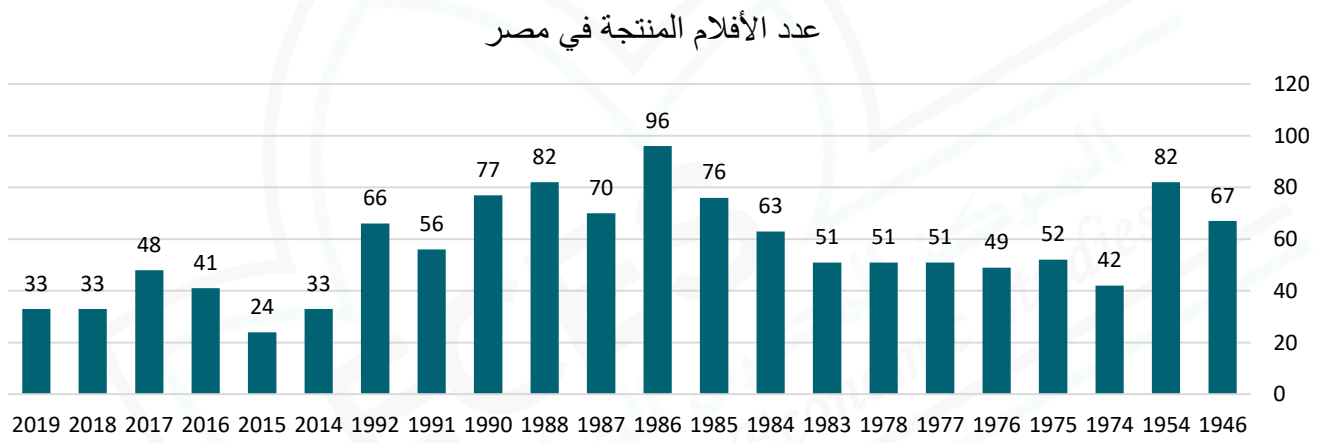

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

شكل 5: تطور عدد دور وشاشات العرض في مصر[12]

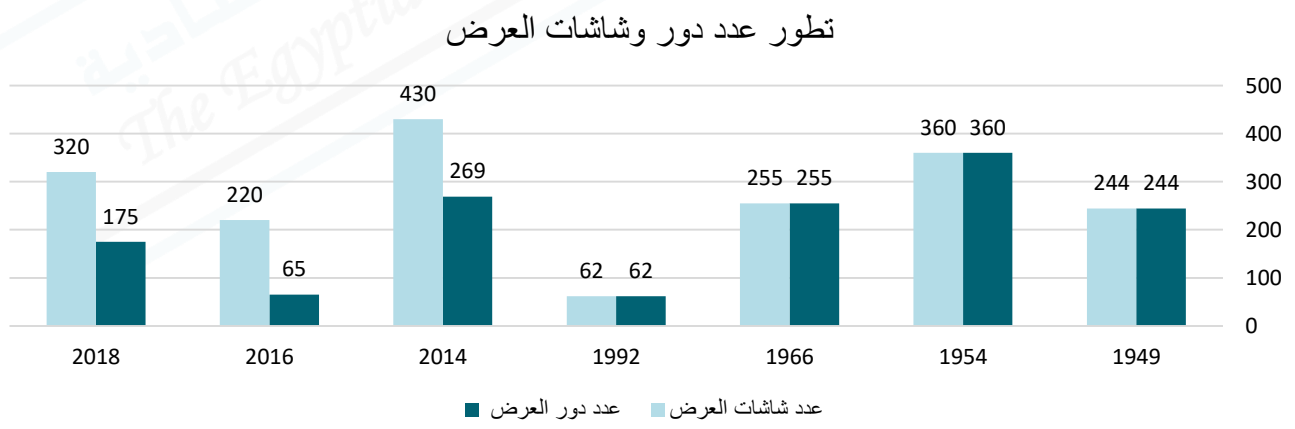

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

[11] ويأتي هذا التدني في نسب الشاشات لعدد السكان بالرغم من زيادة عدد الشاشات مع تطور صناعة السينما وظهور عدة شاشات في نفس دار العرض.

[12] تم الحصول على المعلومات من الكاتب الصحفي والناقد السينمائي وليد أبو السعود.

- ويتناول الجدول 3 والشكل 6 الإيرادات وأعداد التذاكر المباعة[13] في مصر خلال السنوات الأربع الأخيرة والتي شهدت زيادة مستمرة، إلا أن هذه الزيادة لا تشير بالضرورة إلى طفرة في الأداء وذلك لارتباطها بأفلام بعينها، حيث ان الطفرة مرتبطة بتحسن الصناعة ككل وإيجاد حلول لمشاكلها، وجاء ارتفاع الايرادات في 2019 بنسبة 207% مقارنة بعام 2015 نتيجة رفع أسعار التذاكر، وتحسن نوعية الأفلام والتطور التكنولوجي. كما أنه من الملاحظ أن نصف هذه النسبة تأتى من الأفلام الأجنبية فعلى سبيل المثال: بالرغم من هيمنة الأفلام الأجنبية تحديدا الأمريكية في العالم كله إلا أن احتلالها لمركز أعلى من الأفلام العربية (عدد التذاكر ونسبة لا تقل عن 50% من الإيرادات) يدل على ضعف الصناعة في مصر وعدم قدرتها على اجتذاب المشاهد المصري بالرغم من تقديمها الأفلام بلغته الأم.

- ونشير أخيرا إلى أن إيرادات السينما لا تذهب بشكل كامل إلى منتجي الأفلام ولكنها تنقسم في المتوسط على النحو التالي: (20%) لصالح الدولة في صورة إيراد ضريبي، و(40%) لصاحب دار العرض، و(40%) للمنتج.

جدول 3: هيكل إيرادات السينما المصرية* من 2015 إلى 2019[14]

السنة	الايراد الإجمالي سنويا (مليون جنيه)	الأفلام المصرية		الأفلام الأجنبية	
		القيمة (مليون جنيه)	النسبة**	القيمة (مليون جنيه)	النسبة**
2015	378	177	47%	201	53%
2016	526	257	49%	269	51%
2017	690	316	46%	374	54%
2018	843	396	47%	447	53%
2019	1157	633	55%	524	45%

*جميع الإيرادات قبل خصم الضرائب
**نسبة إيراد الأفلام من الإيراد الإجمالي لنفس العام

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

[13] أعداد التذاكر المباعة تعكس الإقبال الحقيقي على مشاهدة الأفلام من عدمه.
[14] تم تجميع المعلومات بالجدول من المصادر الآتية:
البيانات الخاصة بالأفلام الأجنبية عن طريق Allied للتوزيع السينمائي، وهي الشركة الموزعة لأفلام ديزني وسوني (كولومبيا) والأفلام المستقلة، والبيانات الخاصة بالأفلام العربية من الكاتب الصحفي والناقد السينمائي وليد أبو السعود.

شكل 6: عدد تذاكر الأفلام العربية والأجنبية المباعة سنويا (2015-2019)[15]

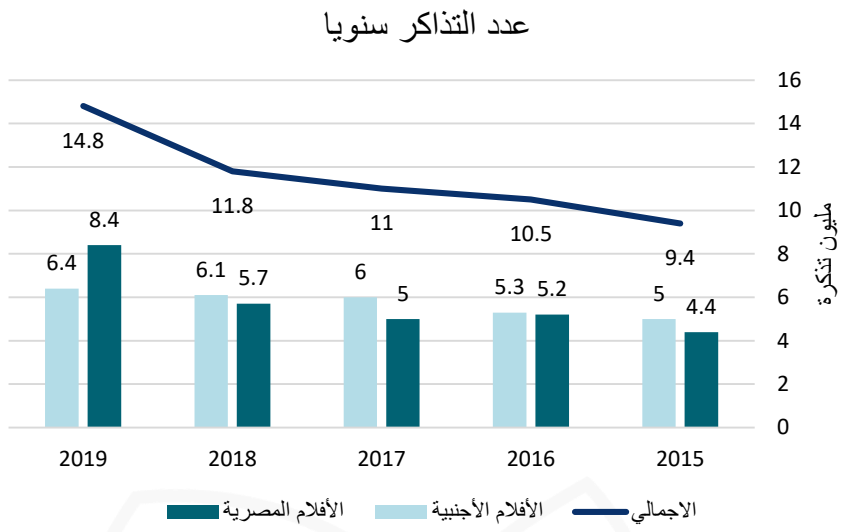

المصدر: اعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية

ولتفهم أسباب تدهور صناعة السينما نبدأ بتوصيف سلسلة القيمة وحجم القطاع ثم توضيح سمات الصناعة الأساسية وتطورها على مدى السنوات:

- تتكون سلسلة القيمة لصناعة السينما (الشكل 7) من ثلاث مراحل رئيسية هي: مرحلة الإعداد (الفكرة والتحضير)، مرحلة التنفيذ (الإنتاج والتصوير والمونتاج...) ومرحلة ما بعد الإنتاج (التوزيع والتسويق الداخلي والخارجي والتسويق الرقمي)، ولكل مرحلة متطلباتها وخبراتها الخاصة وترابطاتها مع القطاعات الأخرى[16] والمنظومة ككل تعمل بترابطات داخلية كثيرة وتداخلات بين البعد الفني والبعد التكنولوجي مما يجعل سلسلة القيمة في صناعة السينما من أكثر سلاسل القيمة تعقيدا. ويوضح الشكل 7 الأنشطة المرتبطة بكل مرحلة.

[15] تم تجميع المعلومات من المصادر الآتية:
البيانات الخاصة بالأفلام الأجنبية عن طريق Allied للتوزيع السينمائي، وهي الشركة الموزعة لأفلام ديزني وسوني (كولومبيا) والأفلام المستقلة، والبيانات الخاصة بالأفلام العربية من الكاتب الصحفي والناقد السينمائي وليد أبو السعود.

[16] حيث ترتبط قطاعات صناعة الملابس والاكسسوارات والأثاث وغيرها بمرحلة التنفيذ كما ترتبط الصناعات التكنولوجية وصناعة البرمجيات بمرحلة ما بعد الإنتاج.

شكل 7: سلسلة القيمة لصناعة السينما

مراحل سلسة القيمة في صناعة السينما

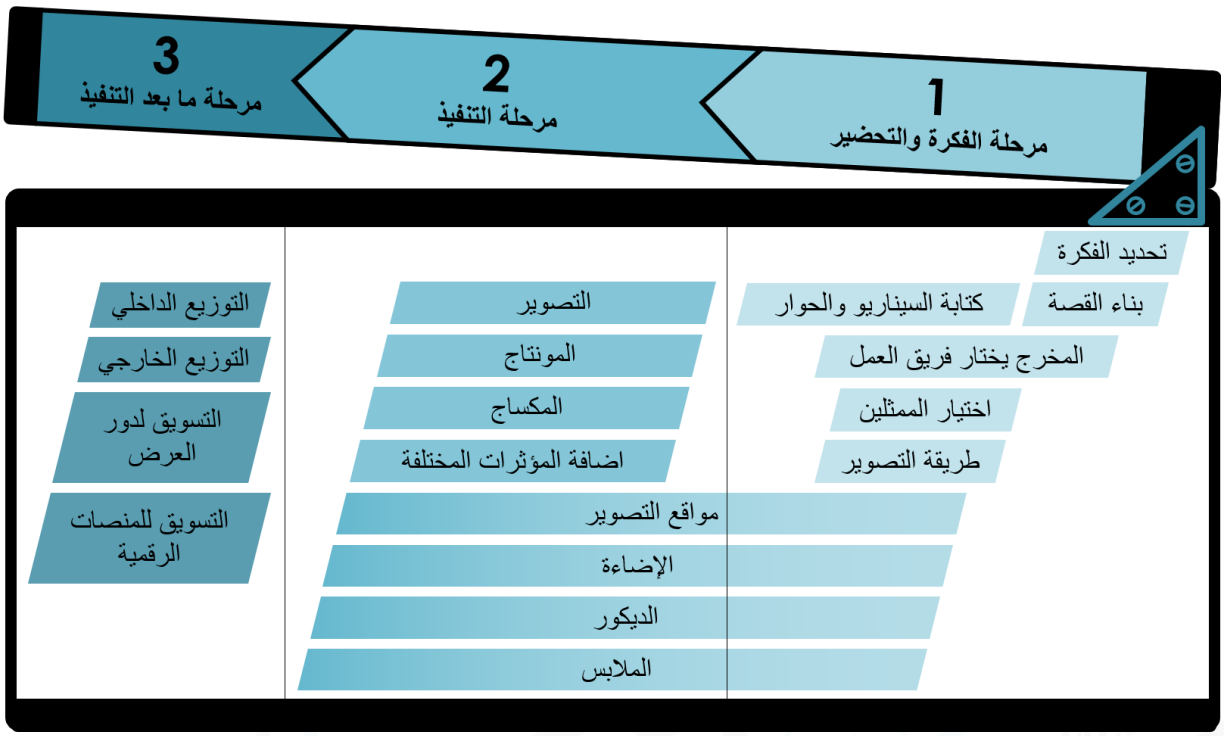

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- يوضح الجدول 4 بعض السمات الأساسية لصناعة السينما في مصر، نذكر منها أهم النقاط كالتالي:

- وجود غرفة صناعة سينما منذ عام 1947 مما يعنى أن الدولة تعترف بها كصناعة لا تختلف عن أي صناعة تحويلية أخرى منذ زمن بعيد، ويأتي تحول السينما منذ بداية الألفينيات إلى نشاط فني وثقافي في الأساس كتحول في هوية السينما إلى مستوى أضعف ضاعت معه حقوق هذه الصناعة من دعم صادرات أو أي حوافز حكومية صناعية أخرى وهذا يعنى أن تغير الإطار المؤسسي الخاص بصناعة السينما يرتبط بشكل كبير بتدهور أداء هذه الصناعة ككل بالرغم من بداياتها القوية.

- لصناعة السينما اقتصاديات خاصة بها؛ فوجود تكاليف ثابتة مرتفعة على أصحاب دور العرض السينمائي يعنى أن هناك حد أدنى للإشغال يجب الوصول إليه لعرض الأفلام حتى يتم تغطية تكاليف الإنتاج وتحقيق أرباح معقولة وتقدر هذه النسبة من 30% إلى 40% في المتوسط على مدى العام.

- تتأثر هذه الصناعة بشكل جاد جدا بضعف حقوق الملكية الفكرية في مصر (القانون رقم 82 لسنة 2002) حيث تنتشر حالات القرصنة، مما يؤدي إلى إحجام المنتجين

عن الإنتاج. وقد بدأت أزمة القرصنة منذ عدة سنوات ومازالت قائمة حتى الآن وتتمثل في سرقة الأفلام بعد عرضها في دور العرض السينمائي مباشرة وتسريبها إلى مواقع غير قانونية على الانترنت وكذلك بعض القنوات غير القانونية التي تعرض على الأقمار الصناعية. وتعد هذه المشكلة من أكبر المشكلات التي تواجه صناع السينما حيث إن إيرادات الفيلم تهبط بنسبة 60% بمجرد تسريبه.[17]

- بالرغم من أن صناعة السينما في مصر هي صناعة وطنية إلا أنها تتأثر بشكل كبير بنشاط السينما فى الدول العربية وكذلك تطورات السينما العالمية من توقيتات عرض الأفلام الجديدة والمهرجانات، وتتأثر السينما المصرية بشكل خاص بزيادة النشاط السينمائي في الدول العربية وبالأخص زيادة عدد شاشات العرض؛ حيث إن هذه الدول هي المستهلك الأول للأفلام المصرية.
- رفع سعر تذكرة السينما بالتزامات ضرائبية إضافية للدولة في صورة ضريبة قيمة مضافة ورسم الشرطة يعني تحول السينما من نشاط ترفيهي محدود التكلفة يتناسب مع كل فئات الشعب إلى نشاط مرتفع التكلفة يرتبط عمله بالمناسبات فقط (تحديدا الأعياد والإجازات)[18].
- ولصناعة السينما ودور العرض المختلفة تحديد أسعار التذاكر بحرية كاملة مادامت تحترم التزاماتها تجاه الدولة.

جدول 4: السمات الأساسية لصناعة السينما في مصر

حجم قطاع السينما وطبيعة النشاط الاستثماري فيه	- يبلغ عدد الشركات العاملة بالقطاع حاليا حوالى 400 شركة كحد أقصى في التخصصات المختلفة بالرغم من أن أعضاء غرفة صناعة السينما يصل عددهم إلى 3000 عضو وذلك لتسجيل الغرفة للأعضاء بالنشاط وليس الشركة .[19] وهناك شركات تجمع بين أكثر من نشاط مثل الجمع بين الإنتاج ودور العرض أو الاكتفاء بأحدهما.[20] - وتضم غرفة صناعة السينما المصرية ثلاث شعب رئيسية وهي: شعبة دور العرض، شعبة الإنتاج وشعبة المعامل والاستوديوهات، وهي الأنشطة الثلاثة الرئيسية المرتبطة بالصناعة. - يتم استئجار دور العرض من قبل الشركات المنتجة أو المستثمرة في المجال بشكل سنوي بغض النظر عن حجم العروض وتمثل القيمة الإيجارية لدار العرض بالمركز التجاري 20% من دخل دار العرض.

[17] وهناك حاليا 80 ألف محضر مقدم من المنتجين بشأن القرصنة.
[18] فى السنوات الأخيرة تم رفع سعر التذكرة لمحاولة تغطية النفقات الكبيرة المرتبطة بالتكاليف الثابتة أكثر منها بهدف زيادة الربحية.
[19] قد تمتلك الشركة عدة دور عرض ولكنها تدخل في الغرفة باسم كل دار عرض.
[20] هناك عدد من هذه الشركات قد خرج من النشاط بسبب تدهور صناعة السينما.

	- وبالتالي يعد إيجار دور العرض من النفقات الثابتة سنويا لكل من يستثمر في المجال. - ويضاف إلى النفقات الثابتة أيضا رواتب 40% من العاملين في هذه الصناعة وهم ذوي العلاقة بالأنشطة المرتبطة بدور العرض (تذاكر ونظافة وفرق العروض الفنية).
العاملين في صناعة السينما في مصر	- تعد صناعة السينما صناعة كثيفة العمالة ويعمل بها ما لا يقل عن نصف مليون عامل (40% نسبة ثابتة والتي سبق الإشارة إليها و60% عمالة[21] متغيرة مرتبطة بصناعة الأفلام بكل مراحلها وكل تخصصاتها). ينتمي جزء غير قليل من هذا المجموع للقطاع غير الرسمي. - إن من أهم سمات هذه الصناعة أنها تحتاج إلى خريجي التعليم العالي المتخصص وبالتالي فهي مجال يوفر فرص عمل لخريجي الجامعات وهى الفئة التي تعاني من أعلى نسب بطالة كما سبق الإشارة في تقارير المركز الخاصة بسوق العمل[22]، والقطاع غير الرسمي[23]، والتعليم[24].
الإطار المؤسسي ودور الدولة والقطاع الخاص	- إنشاء غرفة صناعة السينما عام 1947 وضمها لاتحاد الصناعات المصرية. - تأميم صناعة السينما في مصر خلال فترة الستينيات، حيث تم إنشاء المؤسسة العامة للسينما لإنتاج الأفلام الروائية الطويلة. - تم تصفية المؤسسة العامة للسينما في أوائل السبعينيات واستبدالها بهيئة عامة تضم المسرح والموسيقى مع السينما وتوقفت الهيئة عن الإنتاج السينمائي مكتفية بنشاط القطاع الخاص ومنذ ذلك الوقت انحسر دور الدولة تماما في الإنتاج السينمائي. في العامين الأخيرين 2018 و2019 يلاحظ عودة دور الدولة في أنشطة الإنتاج، التوزيع والتسويق - وحاليا تتبع السينما في مصر أربع وزارات هي: • **وزارات أساسية:** الثقافة والتجارة والصناعة • **ووزارات فرعية:** التخطيط والمالية.[25] - قامت وزارة الثقافة في 2018 بإعادة هيكلة المركز القومي للسينما وتبنى خطط لحماية التراث السينمائي.
الالتزامات المالية تجاه الدولة	تنقسم الالتزامات المالية لصناعة السينما في مصر تجاه الدولة إلى نوعين: النوع الأول هو الضرائب والتي تنقسم إلى ضرائب يتم فرضها على تذاكر الأفلام الأجنبية والعربية على النحو الآتي:

[21] المقصود بالعمالة هو كل من يعمل في هذا المجال بغض النظر عن تخصصه أو درجته الوظيفية

[22] رأي في أزمة، العدد 13، سوق العمل المصري، http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020_5_14-5_17_16%D8%B1%D8%A3%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%B3%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%8414-5-2020%20(final).pdf

[23] رأي في أزمة، العدد 7، الاقتصاد غير الرسمي، http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020_4_6-6_37_306-4-2020-last%20by%20Ebrahim-1.pdf

[24] رأي في أزمة، العدد 5، منظومة التعليم قبل الجامعي، http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2020_3_31-8_4_25education%20final%20(2020.03.31).pdf

[25] https://masrelbalad.com/home/single_news/1934

	الأفلام العربية: • ضريبة الملاهي 5% • ضريبة القيمة المضافة 5% • رسم الشرطة (2 جنيها على التذكرة الواحدة). **الأفلام الأجنبية:** • ضريبة الملاهي 20% • ضريبة القيمة 5% • رسم الشرطة (2 جنيه على التذكرة الواحدة) وهناك ازدواج ضريبي بين ضريبة الملاهي وضريبة القيمة المضافة. أما النوع الثاني، فهو تكلفة الخدمات المرتبطة بدور العرض مثل الكهرباء حيث يتم معاملة دور العرض السينمائية كفئة تجارية وهي أعلى الشرائح من حيث تكلفة الكهرباء: وتبلغ نفقات الكهرباء في المتوسط ما لا يقل عن 200 ألف جنيه لشاشة العرض الواحدة سنويا.
علاقة السينما المصرية بالسينما العربية والعالمية	- مع محدودية شاشات العرض أصبحت صناعة السينما المصرية مرتبطة بشكل كبير بدور العرض في البلاد العربية المختلفة حيث ترتبط شركات الإنتاج بتقديم عروض الأفلام في نفس التوقيت في عدة دول حتى تتمكن من تعظيم الإيرادات وينطبق ذلك على كل الدول العربية خصوصا: الامارات، لبنان، تونس، المغرب، والجزائر، وأضيف مؤخرا المملكة العربية السعودية التي بشرت هذه الصناعة بانتعاشه كبيرة مع الانفتاح الثقافي هناك والذي بدأ في عام 2019.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- وأخيرا لم تتأثر صناعة السينما بأي أزمات تذكر مثل القطاعات الأخرى إلا في ثورة 25 يناير 2011، وقد كان التأثير السلبي طفيف جدا حيث لم يتم إغلاق السينمات سوى مدة شهر واحد فقط.

ثالثا: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة الأزمة

تأثرت صناعة السينما العالمية بالجائحة بشكل مباشر وكبير نتيجة لارتباطها بالتجمعات كما سبق وذكرنا، وفيما يلي تحليل لمدى تأثر صناعة السينما المصرية بدورة الأزمة في مراحلها المختلفة، ويوضح الشكل 8 مراحل الأزمة كالتالي:

شكل 8: مراحل الأزمة:

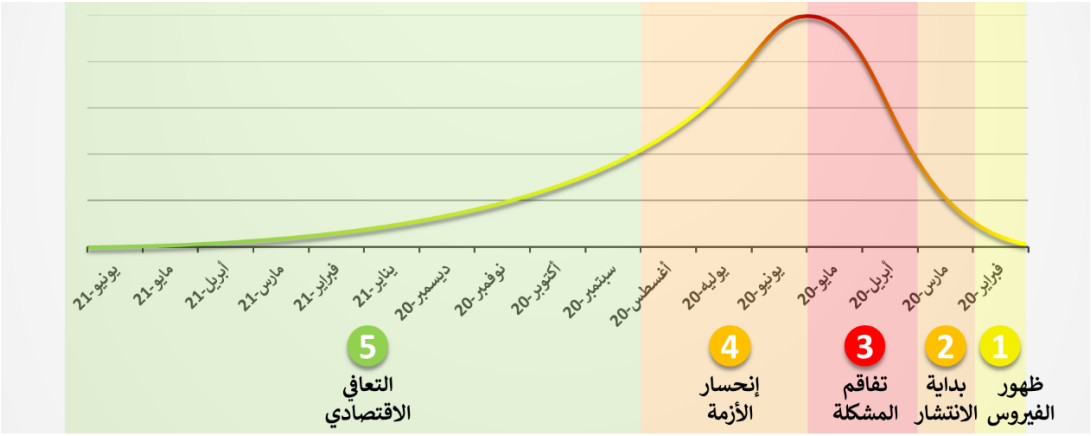

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- **المرحلة الأولى: ظهور الفيروس**

شهدت بداية الأزمة وتفاقمها في الصين فقط، ولم يتأثر باقي العالم ومنه الدول الأوروبية والدول العربية بالأزمة بعد.

- **المرحلة الثانية: بداية الانتشار**

انتشار واسع للفيروس عالميا، وتأثر الدول الأوروبية بشدة به، وبدأت الدول العربية في التأثر مع نهاية شهر فبراير وبادرت باتخاذ تدابير احترازية منعا لانتشار الفيروس.

- **المرحلة الثالثة: تفاقم المشكلة**

تفاقم الوضع في العالم وإجراءات مشددة في الدول الأوروبية والعربية وخاصة السعودية وتفاقم كبير للأزمة في إيطاليا وبدايات انحسار الفيروس في الصين وبداية انتشار الفيروس في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **المرحلة الرابعة: انحسار الأزمة**

بداية التعافي من الفيروس عالميا بدءا من الصين ويتوقع أن تليها الدول الأوروبية، وأخيرا، الدول العربية والولايات المتحدة.

- **المرحلة الخامسة: التعافي**

التعافي الكامل بشكل تدريجي لجميع الدول ومنها الدول العربية وإن كان يتوقع تأخر تعافي الأخيرة بحكم قوة تأثرها بالاقتصاد العالمي وضعف تأثيرها فيه.

وتعرف صدمتا الطلب والعرض كالآتى:

- **صدمة الطلب:** تغير مفاجئ في طلب مشاهدة العروض السينمائية والعزوف عن دور العرض نتيجة للإجراءات الاحترازية.
- **صدمة العرض:** عدم قدرة صناع السينما على تقديم المنتج المطلوب كرد فعل لصدمة الطلب و/أو تأثرا بأسباب أخرى مرتبطة أيضا بالجائحة.

وسيتم تحليل تأثر صناعة السينما بدورة الأزمة (الجدول 5) من خلال متابعة معدل تغير بطالة العاملين في هذه الصناعة، وقدرة الاستثمارات على التعايش وخاصة قدرة دور العرض على الالتزام بالإجراءات الاحترازية وتحقيق ربح بدون استثمارات إضافية ويقوم التحليل على المفاهيم والافتراضات الآتية:

1- تؤثر الإجراءات الاحترازية بشكل مباشر على صناعة السينما نتيجة حظر التجوال.

2- الشكل المتعارف عليه لقاعات العرض التقليدية لا يحقق الإجراءات الاحترازية المطلوبة من تباعد اجتماعي.

3- اقتصاديات السينما تتطلب نسب إشغال لا تقل عن 50% حتى يقبل المنتجون عرض أفلامهم ويتحقق الحد الأدنى من عائد الاستثمار وهذه النسبة أعلى من المتوسط نظرا لعدم ضمان الاستمرارية في العرض.

4- وجود الـ 40% عمالة ثابتة في صناعة السينما يعني ارتباط الأزمة بفترات التزام شركات الإنتاج ودور العرض بمصروفات مع عدم وجود أي نوع من أنواع الدخل.

5- ترتبط السينما المصرية بالسينمات العربية بشكل مباشر وكذلك تتأثر بالسينما العالمية.

6- غلق دور العرض يؤثر أيضا على إيراد الدولة من الضرائب.

7- ارتباط موسم رواج صناعة السينما في مصر بالمناسبات (عيد الفطر وعيد الأضحى وإجازة منتصف العام وإجازة آخر العام وشم النسيم).

8- ترتبط عودة نشاط السينما بعودة نشاطي السفر والسياحة وليس فقط تخفيف الإجراءات الاحترازية.

9- تم احتساب تأثر إيرادات صناعة السينما وفقا لإيرادات 2019

جدول 5: تأثر صناعة السينما بكوفيد 19 تفصيلا خلال دورة الأزمة[26]

المرحلة	صدمة الطلب و/أو صدمة العرض	التحليل	التأثير
المرحلة الأولى: ظهور الفيروس (ديسمبر 2019-يناير 2020)	• بدأت صدمة طفيفة في جانب العرض. • ليس هناك صدمة في جانب الطلب في هذه المرحلة.	• جاءت صدمة العرض الطفيفة بسبب إغلاق السينمات بالصين نظرا لتأثير السوق السينمائي في الصين على سائر الأسواق السينمائية على مستوى العالم. • لم يصل الفيروس إلى مصر بعد في هذه المرحلة وبالتالي لم ينتشر الخوف والقلق بين المواطنين المترددين على السينمات.	• أدى إغلاق السينمات في الصين إلى انخفاض إيرادات الأفلام الأجنبية في مصر مع استمرار الإيرادات من الأفلام المصرية المعتادة لأنه حتى هذه المرحلة لا يوجد تأثير على الأسواق العربية. • لم يحدث أي ضغط مالي على الشركات المنتجة للاستغناء عن العمالة أو ما شابه. • لم يتأثر دخل الدولة من صناعة السينما من خلال الضرائب التي تفرضها على إيرادات شباك التذاكر.
المرحلة الثانية: بداية انتشار الفيروس (فبراير-منتصف مارس 2020)	• استمرار صدمة العرض الطفيفة. • لا يوجد صدمة طلب حتى الآن.	• بدء وصول الفيروس إلى أوروبا وبالتالي تأجيل عروض معظم الأفلام الأوروبية. • تم تأجيل بعض المهرجانات الأوروبية.	• استمرار نفس التأثير السابق على مصر. • وقوع تأثير سلبي على دور العرض في مصر نظرا لمحدودية الأفلام الأجنبية الجديدة.
المرحلة الثالثة: تفاقم المشكلة (منتصف مارس-آخر مايو 2020)	• صدمة عنيفة في العرض (تفاقم صدمة العرض السابقة) • صدمة طلب عنيفة	• صدر قرار مجلس الوزراء بإغلاق دور العرض في مصر في 17 مارس 2020. • كما صدر قرار بوقف الفعاليات ذات البعد	• خسر قطاع السينما 270 مليون جنيه (يتم احتسابهم بخسارة موسمي شم النسيم وعيد الفطر[27])، وخسرت الدولة (288 مليون جنيه) وهو متوسط العائد

[26] السيناريوهات الواردة بالجدول اجتهادية تعتمد على بيانات تم تجميعها من قبل المركز.
[27] بافتراض أن سنة 2020 سيتحقق فيها بحد أدنى إيرادات 2019 وبافتراض أن الأربعة مواسم لها نفس الوزن من الإيرادات 2019.

		الجماهيري بما في ذلك المهرجانات السينمائية. • توقف السوق السينمائية العربية وما له من تأثير كبير على إيرادات الأفلام المصرية التي يتم توزيعها في الدول العربية نتيجة اتخاذ الإجراءات الاحترازية. • توقف وتأجيل تصوير العديد من الأفلام السينمائية نتيجة للإجراءات الاحترازية وأيضا نظرا لانخفاض النظرة التفاؤلية لإضافة السوق السعودية للأسواق العربية.	الضريبي على التذاكر في السنوات الأخيرة. • بمسح عينة لشركات الإنتاج لم يتم الاستغناء عن الـ 40% من العاملين (200 ألف عامل) ولا خفض الأجور حتى نهاية مايو. • تتحمل شركات دور العرض و الإنتاج التكاليف الثابتة مع عدم وجود عائد على الاستثمار[28] (كل حسب مجاله) • تأجيل الأعمال السينمائية يعنى بقاء 60% من العاملين بالقطاع (300 ألف عامل) بدون عمل.
المرحلة الرابعة: انحسار الأزمة (آخر مايو- أغسطس 2020)	وتنقسم هذه المرحلة كالتالي: **من آخر مايو حتى نهاية يونيو:** استمرار صدمة العرض والطلب بشكل شبه كامل كما في المرحلة السابقة.	• وفقا لتصريحات الدولة سيتم فتح دور العرض والأنشطة الأخرى في نصف يونيو مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية. • وفقا للمؤسسات المسئولة عن صناعة السينما في العديد من الدول الأوروبية، سيتم فتح دور العرض السينمائية وعودة الأنشطة المرتبطة بالسينما في أواخر يونيو مع الالتزام	**السيناريو المتشائم:** • بالرغم من هذا الفتح إلا أن الإجراءات الاحترازية التي سيتم اتخاذها سوف تؤدي إلى تأثير سلبي على اقتصاديات السينما حيث إنه من المتوقع أن تصل نسب الإشغال إلى 25 % فقط مما يترتب عليه عدم موافقة شركات الإنتاج على عرض الأفلام لأن اقتصاديات السينما لن تحقق تغطية تكاليف إنتاج الفيلم وبالتالي هناك احتمالية تخفيض أجور أو تسريح

[28] بقاء الأفلام في العلب.

	من بداية يوليو إلى منتصف أغسطس: انحسار تدريجي في صدمتي العرض والطلب.	باتخاذ الإجراءات الاحترازية. • استمرار فتح دور العرض في مصر مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية. • عودة السوق السينمائية الأوروبية أو عدم عودتها في حال حدوث انتكاسة.	بعض العاملين من العمالة الثابتة (200 ألف عامل). **السيناريو المتفائل:** • يتم فتح دور العرض في البلاد العربية أيضا وبالتالي تعويض ضعف الإيرادات الناتج عن ضئالة نسب الإشغال في مصر • استمرار السيناريو المتفائل والمتشائم وفقا لتطور المرض في الحالة المصرية ومن المؤكد أنه في حالة تأجيل الأفلام العالمية المتوقع عرضها في يوليو ستكون انتكاسة جديدة للسينما العالمية وبالتالي السينما المصرية.
المرحلة الخامسة **التعافي (بداية من سبتمبر 2020)**	• عودة العرض والطلب إلى وضعهما الطبيعي قبل الأزمة.	• إيجاد لقاح وانحسار المرض بشكل كامل. • إعادة فتح دور العرض السينمائية بكامل طاقتها. • عودة الإقبال على دور العرض السينمائية. • إقبال المنتجين على استكمال تصوير الأفلام المتوقفة وإنتاج أفلام جديدة. • عودة حركة الطيران بشكل كامل.	**السيناريو المتفائل:** • من المتوقع أن يتحقق ثلث[29] إيرادات عام 2019.[30] • عودة تدريجية لصناعة السينما وبالتالي عودة تدريجية للعاملين بها (500 ألف عامل). • تحقيق أرباح للدولة من خلال الضرائب التي تفرضها على دور العرض. • الرفع من دخل المدن التي تقام فيها المهرجانات السينمائية حيث إن

[29] الفتح من أول سبتمبر.

[30] تعويض جزء مما تم فقده في المناسبات السابقة مع بداية عودة السينما مرة أخرى بالإضافة إلى موسم إجازة الصيف التقليدي.

	• عودة العرض والطلب مع احتماليات حدوث صدمات جديدة.	• عودة المهرجانات السينمائية • استمرار التذبذب في عودة الفيروس محليا وعالميا.	المهرجانات السينمائية تساهم في دعم هذه المدن على المستوى الاقتصادي والسياحي. **السيناريو المتشائم:** • افلاس شركات الإنتاج والاستغناء عن العمالة.

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

أهم ما ورد في جدول التحليل:

- أن صناعة السينما دخلت الأزمة وهي تعاني من مشكلات كثيرة في الأصل فكان تأثير الجائحة شديدا على كل من يعمل بها، ويستدعي هذا التأثير دعم الدولة حتى لا تفقد مصر هذه الصناعة الهامة خصوصا أنها صناعة تصديرية من الدرجة الأولى وأيضا كثيفة العمالة، وبالتالي دعمها من خلال مجموعة الإجراءات المطلوبة وإصلاح الضعف المؤسسي المرتبط بها سيكون له تأثير إيجابي مضاعف (multiplier effect) يساهم في تعويض مصر جزئيا عن الهبوط المفاجئ لإيرادات السياحة وعوائد العاملين في الخارج وقناة السويس.

رابعا: الإجراءات العالمية للتعامل مع الأزمة فيما يخص صناعة السينما وما يجب أن يتم اتخاذه من إجراءات في الحالة المصرية وأخيرا، أوجه الضعف المؤسسي لهذه الصناعة في مصر

فيما يلي بعض الإجراءات العالمية التي تم اتخاذها لمواجهة الأزمة، والإجراءات التي يجب تطبيقها في مصر، وكذلك أوجه الضعف المؤسسي والتي تشكل الأزمة الحالية فرصة لإصلاحها بشكل جذري:

- يوضح الجدول 6 الإجراءات التي قامت بها الدول الأوروبية، وتتنوع بين الدعم المالي للصناعة - وهو إجراء اتفقت عليه كل الدول لحرصها على استمرار هذه الصناعة وتفهمها لما تعرضت له من تأثير سلبي - وكذلك نوعية أخرى من الإجراءات مرتبطة بالحفاظ على صحة المشاهد وصحة العاملين في هذه الصناعة، والإجراءات مذكورة تفصيلا كما يلي.

الجدول 6: الإجراءات العالمية للتعامل مع الأزمة

الدولة	حماية العاملين بالقطاع في مراحل الصناعة المختلفة[31]	إجراءات تم اتخاذها على مستوى الدعم المالي والتمويل [32]	إجراءات تم اتخاذها على المستوى الإداري [33]	إجراءات احترازية داخل دور العرض السينمائية [34]	إجراءات تم اتخاذها على مستوى المهرجانات السينمائية[35]	العمل على خلق سبل جديدة لتوزيع وعرض المنتج السينمائي [36]	إنشاء موقع الكتروني أو منتدى الكتروني [37]	إنشاء صندوق إغاثة خاص بالقطاع (دعم حكومي وتيسيرات في التمويل)	العمل على جذب المشاهدين لمتابعة الأنشطة الثقافية الكترونيا	إجراء دورات تدريبية لصانعي السينما	التركيز على نوعية محددة من الأفلام
فرنسا	✓	✓	✓	✓	✓	✓					
إيطاليا	✓	✓	✓	✓	✓						
ألمانيا	✓	✓		✓	✓		✓				
انجلترا	✓	✓		✓	✓		✓	✓			
اسبانيا	✓	✓			✓				✓		
السويد	✓	✓		✓							
بلجيكا	✓	✓	✓	✓	✓						✓
بلغاريا	✓	✓	✓	✓							
كرواتيا	✓	✓	✓	✓							
التشيك	✓	✓	✓	✓	✓						
الدنمارك	✓	✓	✓	✓							
فنلندا	✓	✓									
النرويج	✓	✓	✓	✓							
ايسلندا	✓	✓		✓							
استونيا		✓		✓							
اليونان	✓	✓	✓	✓							
ايرلندا		✓	✓	✓							✓
ليتوانيا	✓	✓	✓								
مالطا		✓									
هولندا		✓	✓		✓						

[31] مثل ضرورة ارتداء القفازات والأقنعة الواقية، والحفاظ على قاعدة التباعد الاجتماعي، والتقليل من عدد العاملين في موقع التصوير وغيرها من الإجراءات.

[32] من أمثلة الإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى التمويل: وضع خطط دعم وزيادة الميزانية الخاصة بقطاع السينما في حالات الطوارئ، والتخفيف من عبء الضرائب المفروضة على صناع السينما في الفترة الحالية، وتوفير الدعم المادي من خلال القروض الممنوحة من البنوك، وتأجيل مواعيد استحقاقات بعض المبالغ المالية من ضرائب وغيرها.

[33] تمثلت الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الإداري في عدم عقد اجتماعات سوى من خلال الانترنت ومواقع مختلفة، وإجراءات للتعامل على المستوى الإداري بأمان.

[34] تم إغلاق جميع دور العرض السينمائية في جميع الدول على أن يتم إعادة فتحها خلال الشهور القادمة في إطار اتخاذ الإجراءات الاحترازية مثل الحفاظ على التباعد الاجتماعي بمسافة لا تقل عن 2 متر بين كل مشاهد والآخر. كما أن هناك بعض الدول التي لم تحدد بعد الإجراءات الاحترازية التي سوف يتم اتخاذها عند فتح دور العرض. وهناك بعض الدول التي قررت دعم سعر تذكرة السينما.

[35] من أهم الإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى المهرجانات السينمائية تأجيل جميع المهرجانات السينمائية إلى أكتوبر ونوفمبر وديسمبر، غير أن هناك بعض المهرجانات التي قررت أن تقيم إحدى فعالياتها الموازية من خلال الاتصال الإلكتروني.

[36] قامت بعض الدول بالعمل على توزيع الأفلام من خلال بعض منصات المشاهدة دون الإخلال بالقوانين الخاصة بحقوق الملكية الفكرية أو إمكانيات العرض في مدد محددة.

[37] مثل ألمانيا التي قامت بإنشاء صفحة لتجميع المعلومات عن السوق السينمائية الدولية والمهرجانات السينمائية على مستوى العالم، وكذلك إنجلترا التي قامت بإنشاء منتدى لمناقشة جميع القضايا الخاصة بمختلف أقسام القطاع.

بولندا	✓	✓	✓	✓	✓						
البرتغال	✓	✓		✓	✓	✓					
رومانيا		✓									
صربيا	✓										
سلوفاكيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓					
سلوفينيا		✓	✓								
سويسرا		✓			✓	✓					
أوكرانيا					✓						

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا الى البيانات الواردة بتقرير تعامل السينما الأوروبية مع الأزمة.[38]

التدخلات المطلوبة لتخفيف اثار الأزمة:

1. خفض الضرائب المفروضة على تذاكر السينما لمدة ستة أشهر حتى يتسنى لأصحاب دور العرض والمنتجين تعويض الخسائر التي وقعت عليهم خلال الفترة الحالية أو على الأقل حتى تعود الصناعة لنسبها المعتادة في الإشغال.
2. مراجعة العبء الضريبي على قطاع السينما والتخلص من الازدواجية او أي عوار ضريبي أخر.
3. تأجيل الالتزامات الضريبية على الشركات المنتجة ودور العرض حتى نهاية العام حتى تتمكن من التقاط الأنفاس بعد الأزمة.
4. تبني إجراءات مماثلة للدول الأخرى كما في الجدول 6 بشكل متكامل يجمع بين تسهيل تنفيذ الإجراءات الاحترازية من قبل الدولة والدعم المالي للصناعة.
5. إضافة صناعة السينما إلى القطاعات الأخرى المستفيدة من القروض الميسرة التي يقدمها البنك المركزي خلال الأزمة، حيث إن شروط هذه القروض حاليا لا تناسب احتياجات صناعة السينما، على أن يتواجد حل دائم للتمويل بغض النظر عن الأزمة.[39]
6. تصنيف صناعة السينما تصنيف متوسط (بين الصناعة والنشاط التجاري) حتى يتم خفض تكلفة الكهرباء وغيرها ومساعدة القطاع على تأجيل التزام دفع إيجارات دور العرض للمراكز التجارية لفترة حتى تعود الصناعة تدريجيا إلى طبيعتها.
7. المساهمة في دعم الأفلام التي يتم إنتاجها خلال فترة الأزمة من خلال تخصيص بعض مواقع الدعاية والإعلان المملوكة للدولة بدون مقابل حتى نهاية عام 2020 حتى تعود السينما تدريجيا إلى نسبها الطبيعية في الإشغال والإيرادات.
8. التشاور مع العاملين في هذه الصناعة من أجل وضع برامج تفصيلية سريعة لمنصات رقمية أكثر شمولية من الموجودة حاليا تتناسب مع نشاط السينما وما يستلزمه ذلك من تمويل وتطور تكنولوجي حتى يتم الاستعداد ولو بشكل جزئي في حال استمرار الأزمة الحالية لفترة أطول أو تكرار الأزمات.

[38] https://cineuropa.org/fr/newsdetail/388352/hello
[39] مذكور في الضعف المؤسسي.

أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة وبعض اقتراحات الحلول:

1. أن يكون هناك جهة واحدة مسؤولة عن صناعة السينما بدلا من تفتتها المؤسسي الحالي، على أن تكون هذه الجهة شبيهة على سبيل المثال بالمركز القومي للسينما في فرنسا.
2. الوصول إلى حل جذري لمشكلة القرصنة من خلال تحديث وتفعيل قانون الملكية الفكرية خاصة وأن قانون الجريمة الالكترونية الأخير لا يتطرق لهذه المشكلة.
3. إنشاء صندوق لدعم الصناعة يعتمد تمويله في الأساس على نسبة من ضريبة الملاهي المفروضة على تذكرة الفيلم الأجنبي[40]حيث إنها تتمتع بالاستمرارية السنوية مما يضمن دخول موارد مستمرة في الصندوق، على أن يدعم كل ما هو جديد ونشاط للشباب. ويفضل أن يرتبط ذلك بفتح عدد النسخ المسموح بها للفيلم الأجنبي حتى يتم تعظيم العائد من عرضه وبالتالي توفير موارد إضافية لدعم صناعة السينما المحلية، على سبيل المثال دعم أفلام الشباب والأفلام التجريبية.[41]
4. و بشكل أعم، عودة تبني الدولة لصناعة السينما كصناعة كثيفة العمالة وواعدة اقتصاديا وذلك من خلال برامج دعم متخصصة كما يحدث في الدول الأخرى، بغض النظر عن أزمة كورونا، وكما كان يحدث في مصر قبل الأزمة مثل: الدعم الذي كان يتم تقديمه من جهاز تنمية الصادرات والذي تم الاستفادة منه لمدة عامين فقط قبل 2011، وكذلك بالنسبة للدعم الذى كان يقدمه المركز القومي للسينما والذي كان يبلغ 20 مليون جنيه وتم ضخه لمدة عامين فقط ثم تم إيقافه كما هو الحال بالنسبة للمزايا التي كانت تحصل عليها السينما من جهاز تحديث الصناعة.
5. أن تقوم البنوك بدراسة الاحتياجات التمويلية لصناعة السينما التي تأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذه الصناعة وذلك من خلال التشاور مع صناع السينما.
6. زيادة عدد الشاشات من خلال استخدام قصور الثقافة كدور إضافية للسينما وتعديل ما يتطلبه ذلك من تغييرات إجرائية أو قانونية خصوصا وأن هذا التوسع يحقق المزيد من العدالة الجغرافية الثقافية ويضاف إلى ذلك دراسة توفير الأراضي في الأماكن المناسبة بأسعار رمزية تحفز المستثمرين على إنشاء دور عرض متطورة خصوصا في المحافظات الغير حضارية حيث تتركز الشاشات حاليا.
7. إلغاء كل الإجراءات البيروقراطية والجمركية[42] المرتبطة بمنع تصوير الأجانب في مصر حتى يعود هذا الدخل على مصر بدلا من ذهابه حاليا إلى المغرب ودول أخرى.
8. أن تقوم الدولة بدورها كمنظم للصناعة وليس مشارك مباشر في الإنتاج و/أو التوزيع حيث إن معظم نجاحات صناعة السينما العالمية تعمل في هذا الإطار.

---

[40] على سبيل المثال يوضع في الصندوق 15% الفرق بين ضريبة الملاهي على تذكرة الأفلام الأجنبية (20%) وضريبة الملاهي على تذكرة الأفلام المصرية (5%)

[41] يرتبط هذا الاقتراح بدراسة إمكانية فتح عدد نسخ الأفلام الأجنبية حتى يزيد الايراد.

[42] معظم المشكلات في هذا المجال مرتبطة بالإجراءات الجمركية.

9. أن يكون هناك تمثيل جيد وقوي لصناعة السينما المصرية في مختلف المهرجانات العالمية مثل مهرجان كان وغيره بما يتناسب مع عراقتها وتاريخها السينمائي العظيم بغض النظر عن كون هناك أفلام مصرية معروضة بالفعل في المهرجان أم لا[43].
10. مع فتح أسواق سينمائية جديدة بالعديد من الدول العربية تحتاج مصر إلى ترويج صناعة السينما المصرية، ونقل الخبرات المصرية الكبيرة في هذا المجال إلى هذه الدول من خلال تشجيع الشراكات الإنتاجية والتسويقية وغيرها.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2020 (c)
جميع الحقوق محفوظة

[43] وذلك في إطار نشر الفيلم المصري عالميا.